|  |
| --- |
| ***المسـألة 10-2/1*** |
| *التقرير النهائي* |

**قطاع تنمية الاتصالات لجنة الدراسات 1 فترة الدراسة الرابعة (2010-2006)**

***المسألة 10-2/1:***

***تنظيم منح التراخيص   
والتصاريح للخدمات المتقاربة***

|  |
| --- |
| **إخلاء مسؤولية**  **شارك في إعداد هذا التقرير عدة خبراء من إدارات وشركات مختلفة. ولا ينطوي ذكر شركات أو منتجات معينة على أي تأييد أو توصية من جانب الاتحاد الدولي الاتصالات.** |

ملخص

تقدم هذه المساهمة باعتبارها مشروع التقرير النهائي بشأن المسألة 10-2/1. وهي تستند أساساً إلى مساهمات في شكل مدخلات مقدمة إلى فريق المقرر المعني بالمسألة 10-2/1، بالإضافة إلى الوثيقة 1/123 للجنة الدراسات 1 لقطاع تنمية الاتصالات، والمعلومات المتعلقة بمنح التراخيص المستقاة من قاعدة بيانات تنظيم الاتصالات العالمية للاتحاد الدولي للاتصالات. وقد جرى وضع الخطوط والمبادئ التوجيهية والاتفاق عليها خلال اجتماع فريق المقرر في مارس/أبريل 2009.

جدول المحتويات

***الصفحة***

[1 مقدمة 1](#_Toc259454298)

[2 النهج المتبعة في منح التخويلات 2](#_Toc259454299)

[3 نظرة شاملة على الأطر التنظيمية 3](#_Toc259454300)

[1.3 تبسيط منح التراخيص 3](#_Toc259454301)

[1.1.3 توحيد التراخيص 3](#_Toc259454302)

[2.1.3 الترخيص الموحد 5](#_Toc259454303)

[2.3 تقليل وإلغاء المتطلبات الإدارية والرسمية للحصول على التراخيص 7](#_Toc259454304)

[4 تقييم خبرات هيئات تنظيم الاتصالات والمنافسة 8](#_Toc259454305)

[1.4 الخدمات المكتسبة من منح التراخيص المتقاربة 8](#_Toc259454306)

[1.1.4 جمهورية الكونغو الديمقراطية 8](#_Toc259454307)

[2.1.4 جمهورية غينيا 8](#_Toc259454308)

[3.1.4 جمهورية كوريا 9](#_Toc259454309)

[4.1.4 ليختنشتاين 10](#_Toc259454310)

[5.1.4 ليتوانيا 10](#_Toc259454311)

[6.1.4 تن‍زانيا 11](#_Toc259454312)

[7.1.4 المملكة المتحدة 13](#_Toc259454313)

[2.4 الخطط المستقبلية للترخيص المتقارب 14](#_Toc259454314)

[1.2.4 بنغلاديش 14](#_Toc259454315)

[2.2.4 الكاميرون 14](#_Toc259454316)

[3.2.4 الصين 15](#_Toc259454317)

[4.2.4 نيبال 15](#_Toc259454318)

[5 مبادئ توجيهية وتوصيات 15](#_Toc259454319)

المسألـة 10-2/1

الاتجاهات التنظيمية لتكييف أطر منح التراخيص مع بيئة متقاربة

# 1 مقدمة

مع حلول التقارب في أسواق الاتصالات والإذاعة، قامت بلدان متنوعة بتعديل لوائحها الخاصة بالاتصالات وذلك لدعم تنمية الخدمات المتقاربة وتوسيع الأسواق والمنافسة، بهدف تعزيز تقديم خدمات جديدة وابتكارية، وتخفيض الأسعار وزيادة الكفاءة في تقديم الخدمات، فضلاً عن زيادة تنوع العروض للمشتركين[[1]](#footnote-1).

كان تركيز أنظمة التنظيم التقليدية في المقام الأول على وسائل محددة للاتصالات أو على خدمات محددة يقدمها المشغل. واستندت الأطر التنظيمية غالباً على الخدمات السلكية واللاسلكية والإذاعية أو كانت قد قسمت إلى أسواق محلية أو أسواق المسافات الطويلة. ومع ظهور الشبكات المتقاربة الآن، لم يعد مثل هذا التمييز قائماً عملياً. ولذلك، ركزت الإصلاحات الموجهة إلى تكييف الأنظمة التنظيمية التقليدية على التقارب وذلك بواسطة عنصرين أساسيين: إدخال مبادئ وخدمات محايدة تكنولوجياً، وإضفاء مزيد من المرونة في الجوانب الرئيسية لأطرها التنظيمية القائمة.

وأعقب هذه الإصلاحات اتجاهات مماثلة في أرجاء العالم كان لها تأثير كبير على جوانب متنوعة لتنظيم الاتصالات، وفي المقام الأول على خدمة منح التراخيص وحقوق والتزامات مقدم الخدمة، بما في ذلك التوصيل البيني، والترقيم والخدمة الشاملة، واستعمال الطيف.

واتبع إصلاح خدمة منح التراخيص اتجاهين أساسيين تم تنفيذهما بشكل منفصل جنباً إلى جنب. وشمل الأول تبسيط منح التراخيص التي كانت تمنح لفرادى الخدمات، مما يعني بشكل عام أن يجوز لكل مشغل اتصالات ترخيص لكل خدمة من الخدمات التي يقدمها. وينطوي التبسيط على توحيد الخدمات المختلفة في تصنيف تنوعي أو توحيد كافة الخدمات في إطار ترخيص أو امتياز وحيد، أو ما يطلق عليه في حالات كثيرة الترخيص الموحد.

الشكل 1: تبسيط منح التراخيص[[2]](#footnote-2)

**ترخيص محدد لكل خدمة**

فئات واسعة من الخدمات

فئتان: الشبكات والخدمات

الترخيص الموحد مقترناً بفئات متعددة من التراخيص والتخويلات

الترخيص الموحد

**توحيد التراخيص والتخويلات**

**الترخيص الموحد**

ويتألف الاتجاه الثاني من تقليل أو إلغاء المتطلبات الإدارية والرسمية للدخول إلى السوق وتقديم الخدمة. ويشمل هذا الاتجاه تعديل فئة الترخيص العام للسماح بتقديم المزيد من الخدمات أو وضع أنظمة للإخطار أو التسجيل تحل محل التراخيص أو التخويلات العامة إجمالاً، ومن ثم تبسيط عملية الحصول عليها، وجعلها أوتوماتية، في بعض الحالات. وأخيراً، اختارت بعض البلدان إلغاء الضوابط على الخدمات، بما يشمل إلغاء التراخيص أو الامتيازات بل الحاجة إلى إخطار الهيئة التنظيمية أو التسجيل لديها.

الشكل 2: نماذج لتقليل المتطلبات الإدارية [[3]](#footnote-3)

**ترخيص فردي**

**ترخيص بالفئة**

**تسجيل**

**إخطار**

**إلغاء القيود**

وتقترن الاتجاهات عادة بغية تحقيق مزيد من التبسيط والمرونة. ومن المهم ملاحظة أن أي تعديل يدخل يجب إدارته لتقليل أوجه عدم الترابط بين القواعد الجديدة والقائمة. كذلك، تعتبر الإصلاحات في منح التراخيص أكثر فعالية في مواجهة تحديات التقارب في حالة تطبيق المرونة والحياد التكنولوجي على حقوق والتزامات مشغلي الاتصالات بالإضافة إلى العناصر الأساسية الأخرى للإطار التنظيمي، بما في ذلك التوصيل البيني، والترقيم، والخدمة الشاملة واستعمال الطيف.

ويعتبر زيادة تطبيق أطر منح التراخيص المتقاربة بمثابة إقرار بمبدأين رئيسيين، كما يلاحظ في ربط النظام العالمي للاتصالات المتنقلة GSM: يُمكن ربط التكنولوجيات المتباينة (بما في ذلك الثابتة والكبلية والمتنقلة) لتقديم خدمات تنافسية، وقد تبينت زيادة المنافسة في تقديم هذه الخدمات بأقل الأسعار وبنوعية عالية، فضلاً عن تشجيع إدخال خدمات جديدة[[4]](#footnote-4).

# 2 النهج المتبعة في منح التخويلات

على ضوء القضايا التنظيمية النابعة من التقارب والتحول إلى بيئة شبكات الجيل التالي (NGN)، بدأت الهيئات التنظيمية في اعتماد نهج الخدمة المحددة على منح التخويلات[[5]](#footnote-5). وثمة ثلاثة نهج واسعة جديدة لمنح التخويلات في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

• **منح التخويلات لخدمة محددة:** تسمح هذه التخويلات لحامل الترخيص بتقديم نمط محدد من الخدمات. وعادة ما يطالب حامل الترخيص باستعمال نمط محدد من الشبكات والبنية الأساسية التكنولوجية. بيد أن، بعض أنظمة تخويلات الخدمة المحددة تعتبر محايدة تكنولوجياً (على سبيل المثال، نظام تخويلات الخدمة الثابتة والمتنقلة في المملكة العربية السعودية وتراخيص خدمات الاتصالات الدولية الأساسية في كندا). وتصدر هذه الأنماط من التخويلات أحياناً باعتبارها تراخيص فردية (خاصة في الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية) وتصدر أحياناً باعتبارها تخويلات عامة.

• **التخويلات الموحدة (أو الشاملة):** هذه التخويلات محايدة تكنولوجياً وعلى مستوى الخدمة. وهي تسمح لحامل الترخيص بتقديم كافة أشكال الخدمات في إطار مظلة لتخويل وحيد، وذلك باستعمال أي نمط من البنية الأساسية وتكنولوجيا الاتصالات القادرة على تقديم الخدمة المنشودة. وتصدر التخويلات الموحدة، في معظم البلدان، باعتبارها تراخيص فردية. غير أن عملية إصدار التراخيص الموحدة، في بعض البلدان، تمزج بين جوانب عمليات الترخيص العامة ونظم الترخيص الفردية. وأفضل طريقة لوصف هذه العمليات الهجين هي باعتبارها عمليات ترخيص فردية غير تنافسية: وفي حين لا يتنافس أصحاب الطلبات على عدد محدود من التخويلات، إلا أنه يجب عليهم استيفاء مجموعة متنوعة من المعايير لتأهيلهم للحصول على ترخيص وتخضع طلباتهم لتدقيق صارم من الهيئة التنظيمية.

• **تخويلات متعددة الخدمات:** تسمح هذه التخويلات لمقدمي الخدمة بتقديم خدمات متعددة في إطار مظلة تخويل وحيد، وذلك باستعمال أي نمط من البنية الأساسية وتكنولوجيا الاتصالات القادرة على تقديم الخدمات قيد البحث. وعلى غرار التخويلات الموحدة، تعتبر التخويلات متعددة الخدمات محايدة تكنولوجياً، ويسمح لحامل الترخيص أي لأي مجموعة من الخدمات المعينة، لكن ليس أي خدمة أو جميع الخدمات. وتصدر التخويلات متعددة الخدمات أحياناً باعتبارها تخويلات عامة، وفي حالات أخرى، تصدر باعتبارها تراخيص فردية. وليس من الاستثنائي بالنسبة لبلد ما أن تكون لديه أنظمة تخويلات عامة وأنظمة ترخيص فردي على السواء لتخويلاتها متعددة الخدمات. وتصدر التخويلات الفردية للخدمات المتعددة في كثير من الحالات باستعمال عملية منح الترخيص الفردي غير التنافسي.

# 3 نظرة شاملة على الأطر التنظيمية

## 1.3 تبسيط منح التراخيص

### 1.1.3 توحيد التراخيص

يشمل توحيد التراخيص إعادة تصنيف خدمات الاتصالات القائمة إلى فئات مختلفة تقوم على الحياد التكنولوجي. وكنتيجة لذلك، يخفض عدد التراخيص والخدمات المدرجة في كل توسع. وكان هذا هو الخيار الذي اتبعه كثير من البلدان، بما في ذلك ماليزيا وتنزانيا وأوغندا وسنغافورة.

وفي ماليزيا، اعترف النظام التنظيمي بما مجموعه 31 ترخيصاً يقوم على الخدمات والشبكات، مثل مشغلي الشبكات الدولية والوطنية، والاتصالات المتنقلة، ومراكز التبادل الهاتفي، ومقدمي خدمة الإنترنت، والخدمات ذات القيمة المضافة والإذاعة وما إلى ذلك. ولتكييف نظام ترخيصها مع التقارب، قامت ماليزيا بتخفيض عدد تراخيصها البالغ 31 ترخيصاً إلى الفئات الأربع التالية المحايدة تكنولوجياً[[6]](#footnote-6):

• يشمل مقدم تسهيلات الشبكة جميع مشغلي البنى الأساسية من أي نوع (أنظمة محطات الأرض الساتلية، والألياف البصرية، وأنظمة الاتصالات المتنقلة القائمة على المحطات، وما إلى ذلك).

• يغطي مقدمو خدمات الشبكة أولئك الذين يوفرون التوصيلية الأساسية والتوصيلية عريضة النطاق لدعم التطبيقات. وتسمح هذه التراخيص بالتوصيلية ووصلات التوصيل بين الشبكات المختلفة.

• يخصص مقدم تطبيقات الخدمة للمشغلين الذين يقدمون وظائف مثل خدمات الصوت، والبيانات والمحتوى وخدمات التجارة الإلكترونية، ضمن جملة أمور. وبشكل عام، يفهم من خدمات التطبيقات على اعتبارها وظائف وقدرات تقدم للمستعمل النهائي.

• تشمل خدمة تطبيق المحتوى الخدمات الإذاعية التقليدية (الراديو والتلفزيون) والخدمات الجديدة مثل خدمات المعلومات.

وفي إطار هذه الفئات الأربع، يوجد نمطان من التراخيص: تمنح التراخيص الفردية للأنشطة التي تتمتع بدرجة عالية من التنظيم (أي، الحاجة إلى منح تراخيص لاستعمال الطيف) والتسجيل التي تجدد سنوياً وتسجل في السجل الذي تديره لجنة الاتصالات والوسائط المتعددة في ماليزيا. بالإضافة إلى ذلك، تعفى الأنشطة الأقل في كل فئة من طلب الحصول على ترخيص.

وكما هو الشأن في ماليزيا، قامت تنزانيا أيضاً بتبسيط نظام ترخيصها وذلك بإدخال إطار الترخيص المتقارب (CFL) في فبراير 2005. ويشمل إطار الترخيص المتقارب نفس فئات التراخيص الأربع القائمة في ماليزيا، وهو ترخيص تسهيلات الشبكة، وترخيص شبكة الخدمة، وترخيص خدمة التطبيق وترخيص محتوى الخدمة.[[7]](#footnote-7)

قامت أوغندا أيضاً بوضع نظام ترخيص جديد مبسط محايد تكنولوجيا ونفذ في يناير 2007. وبموجب هذا النظام، توجد ثلاث فئات من التراخيص: (i) ترخيص مقدم الخدمة العمومية؛ (ii) ترخيص مقدم خدمة البنية الأساسية؛ (iii) ترخيص مقدم القدرات   
و(iv) التخويل العام (الجدول 1).

الجدول 1: نظام الترخيص الجديد في أوغندا[[8]](#footnote-8)

|  |  |
| --- | --- |
| **نوع الترخيص** | **الخدمات المغطاة بموجب الترخيص** |
| **ترخيص مقدم الخدمة العمومية** | **الفئة 1: الصوت والبيانات العمومية** - الخلوي، الصوت الثابت، الأنظمة الساتلية العالمية للاتصالات الشخصية المستقلة GMPCS، النفاذ إلى الانترنت (بما في ذلك المهاتفة باستعمال بروتوكول الانترنت + الشبكات الافتراضية الخاصة)، خدمات بدالة الإنترنت، الشبكات الافتراضية الخاصة التي لا يجرى توفيرها على الإنترنت  **الفئة 2: إعادة بيع القدرات** - إعادة بيع القدرات المحلية والدولية، بطاقات النداء |
| **ترخيص مقدم القدرة** | **الفئة 1:** التراخيص التي سبق السماح لها بتركيب البنية الأساسية من النمط الذي جرى الاستثمار فيه، وعلى سبيل المثال مقدم خدمة النفاذ إلى الإنترنت على الشبكات اللاسلكية  **الفئة 2**: الأشخاص الذين لا تدخل الاتصالات في جوهر أعمالهم والذين يملكون مرافق اتصالات خاصة ذات قدرة زائدة ويرغبون بيعها لطرف ثالث  **الفئة 3:** الوافدون الجدد إلى سوق النفاذ إلى الإنترنت الذين يشغلون شبكاتهم باستعمال نطاق الترددات الصناعية والعلمية والطبية (ISM)، أي في النطاقين GHz 2,4  وGHz 5,7 |
| **ترخيص مقدم البنية الأساسية** | مقدم البنية الأساسية العمومية  البنية الأساسية للشبكة الخاصة |
| **التخويل العمومي** | **الفئة 1:** خدمات الاتصالات العمومية المدفوعة القيمة (أي، مقاهي الإنترنت، الهواتف العمومية، ومكاتب الهاتف، وما إلى ذلك)  **الفئة 2:** الشبكات الخاصة |

وأخيراً، في سنغافورة، يتألف نظام الترخيص المبسط من نوعين من التراخيص:

• مشغل التركيبات (FBO)

• مشغل الخدمة (SBO).

يمنح الترخيص الأول لمقدمي خدمات الاتصالات الذين ينشرون بنيتهم الأساسية الخاصة بهم مثل مشغلو شبكات الهاتف الثابتة والمتنقلة، واتصالات المسافات البعيدة، وما إلى ذلك. ويمنح الترخيص الثاني للمشغلين الذين يقدمون خدمات على بنية أساسية مملوكة لطرف ثالث، وعلى سبيل المثال، القائمون على إعادة بيع الخدمات، موفرو الشبكات الافتراضية الخاصة، والنفاذ إلى الإنترنت، إلخ. وإن كان مشغل التركيبات يتخذ دائماً شكل ترخيص فردي، يمكن أن يمنح مشغل الخدمة (SBO) ترخيصاً منفرداً أو تخويلاً عاماً أو إخطاراً، ويتوقف ذلك على الخدمة.

واعتمدت بلدان أخرى أيضاً، مثل الهند وأوغندا، خططاً مبسطة مقترحة وتخفيضات في عدد تراخيص الخدمة باعتبارها طوراً للتحول إلى نظام ترخيص موحد، كما يجرى استعراضه في القسم التالي.

### 2.1.3 الترخيص الموحد

وينطوي الاتجاه الثاني على إدخال نظام ترخيص موحد، يجرى في إطاره إنشاء ترخيص وحيد يغطي طائفة عريضة من الخدمات، وإن كانت التعاريف تتفاوت من بلد إلى آخر. وقد اعتمد هذا الاتجاه، أو يجرى اعتماده، مع بعض التغييرات في كثير من البلدان، بما في ذلك الأرجنتين وبوتسوانا والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وهونغ-كونغ الصين، والهند، والأردن وكينيا ونيجيريا وبيرو وترينيداد وتوباغو وأوغندا[[9]](#footnote-9).

وأدخلت الأرجنتين في عام 2000، في هذا الصدد، ترخيصاً موحداً يسمح بتقديم جميع خدمات الاتصالات للجمهور، سواء أكانت ثابتة أم متنقلة، سلكية أم لاسلكية، وطنية أم دولية في وجود بنية أساسية أو في حالة عدم وجودها[[10]](#footnote-10). وإذا كان الطيف مطلوباً لتوفير الخدمة، يجب الحصول على تصريح و/أو على إذن أيضاً.

وفي الاتحاد الأوربي، قام الإطار التنظيمي الجديد[[11]](#footnote-11) باستنباط نظام مماثل لنظام الترخيص الموحد، وإن كان قد جرى إدخال تحسينات عليه عن طريق الإخطار البسيط، الذي أزال تقسيم التراخيص المختلفة بواسطة الشبكات والخدمات. ويتطلب الترخيص الموحد إخطاراً مسبقاً، كما سيجرى تناوله في القسم التالي. ويسمح الترخيص الموحد أيضاً بتوفير أي نوع من خدمات الاتصالات وبنشر وتشغيل أي شبكة للاتصالات. وعلى غرار الأرجنتين، يتطلب تخصيص حقوق الطيف إذناً محدداً مستقلاً عن الترخيص الوحيد.

اقترحت سلطة تنظيم الاتصالات في الهند (TRAI) اعتماد نظام ترخيص تراتبي موحد يمكن تمثيله باعتباره هرماً مقلوباً، ويشمل فيه الترخيص الرئيسي جميع الخدمات، في حين تغطي التراخيص الثانوية عدداً أقل من الخدمات[[12]](#footnote-12). وينبغي ملاحظة أنه في إطار مقترح لسلطة تنظيم الاتصالات في الهند، يتعين تقديم الخدمات الإذاعية عن طريق ترخيص قائم بذاته أو بترخيص مستقل. ويشمل النظام المقترح التصنيف التالي للتراخيص.

• ترخيص (مفرد) وحيد

• ترخيص بحسب الفئة

• ترخيص بواسطة تخويل

• ترخيص قائم بذاته للخدمات الإذاعية والخدمات التلفزيونية بواسطة الكابلات

ويسمح الترخيص (المفرد) الوحيد بتوفير كافة خدمات الاتصالات، بما في ذلك الخدمات المخولة عن طريق الفئات المتبقية من التراخيص (الترخيص الموحد والترخيص عن طريق التخويل). ويغطي الترخيص الموحد الخدمات المقدمة بموجب الترخيص بتخويل، وخدمات المطراف الساتلي ذي الفتحة الصغيرة جداً (VSAT)، والخدمات القليلة (الخدمات في المناطق الريفية التي تبلغ فيها الكثافة الهاتفية أقل من 1 في المائة). ويشمل الترخيص بواسطة تخويل الخدمات المتبقية، ومن بينها، النفاذ إلى الإنترنت وقناة البحث الراديوي. وأخيراً، ففي حالة الخدمات الإذاعية وخدمات التلفزيون بواسطة الكابلات، يتطلب نظام الترخيص ترخيصاً قائماً بذاته.

الشكل 3: النظام التراتبي للترخيص الموحد المقترح في الهند[[13]](#footnote-13)

**الترخيص الموحد**

جميع الخدمات باستثناء الإذاعة

**الترخيص بحسب الفئة**

ويغطي الخدمات بموجب ترخيص التخويل ومشغلو المطراف VSAT والخدمات القليلة

**الترخيص عن طريق التخويل**

الخدمات المتبقية   
(أي النفاذ إلى الإنترنت وقناة البحث   
الراديوي)

**ترخيص قائم بذاته**

الخدمات الإذاعية والخدمات التلفزيونية بواسطة الكبلات

أدخلت لجنة الاتصالات في نيجيريا (NCC) في مارس 2006 نظاماً موحداً للتراخيص يغطي خدمات اتصالات متعددة. ويصدر الترخيص باعتباره ترخيصاً مفرداً بموجب قانون الاتصالات في نيجيريا[[14]](#footnote-14). وتحديداً، يغطي ترخيص خدمة النفاذ الموحدة في   
نيجيريا الهاتفية الثابتة (السلكية واللاسلكية)، والخدمات الرقمية المتنقلة، وخدمات البوابة الدولية، والخدمات الوطنية طويلة المسافة، والخدمات الإقليمية طويلة المسافة. وتضع لجنة الاتصالات في نيجيريا أيضاً معايير يجب أن تراعيها التراخيص القائمة بغية التحول إلى الترخيص الموحد[[15]](#footnote-15).

## 2.3 تقليل وإلغاء المتطلبات الإدارية والرسمية للحصول على التراخيص

وكما سبق شرحه، تألف الاتجاه الثاني المتبع لاعتماد أنظمة الترخيص من تقليل أو إزالة المتطلبات الرسمية والإدارية لتوفير الخدمات. واتبع هذا الاتجاه مراحل متنوعة، تراوحت من تعزيز نطاق التخويلات العامة أو تطبيق نظام إخطار أو تسجيل إلى إلغاء الضوابط في الخدمات. ويحل نظام التسجيل أو الإخطار محل عملية منح التراخيص أو التخويلات العامة، لجعل عملية الحصول على التراخيص أكثر بساطة، وأوتوماتية، في بعض الأحوال، في حين أدى إلغاء الضوابط في الخدمات إلى إزالة متطلبات الحصول على ترخيص أو امتياز مسبق. ولكل مرحلة من هذه المراحل الخصائص التالية.

وتشمل التراخيص الفردية شروط محددة للخدمة، تحدد حقوق والتزامات خدمة الترخيص. بالإضافة إلى ذلك، تجرى الموافقة على كل ترخيص فردي على أساس كل حالة على حدة لخدمة أو ترخيص معين. إلا أن التخويلات العامة تضع نظاماً عاماً للحقوق والالتزامات بحيث تطبق على جميع المشغلين عن طريق التخويل ذاته، وعملية منحها أكثر وضوحاً في معالمها، ولا تتطلب فحصاً مكثفاً كما هو الشأن في حالة الترخيص الفردي.

وينطوي نظام الترخيص على خطوة تتجاوز التخويل، إذ تطبق شروط الخدمة العمومية على المشغلين وتتطلب تسجيل طلباتهم لتوفير الخدمة. ويقلل تحليل طلب المشغل والموافقة عليه إلى أدنى حد بحيث يعتبر مجرد إجراء شكلي.

وأخيراً، يعتبر الإخطار آخر خطوة تسبق إلغاء الضوابط في الخدمة. وفي هذه المرحلة، لا يتعين على المشغل انتظار موافقة الوكالة الإدارية لتقديم الخدمة، إذ يعتبر حراً في تقديم الخدمة بمجرد إيداع الإخطار. وتعتبر شروط وأحكام الخدمة ذات تطبيق عام.

وكما سبق شرحه بالتفصيل أعلاه، تحد أغلبية أنظمة تبسيط وتوحيد الترخيص من التراخيص الفردية بحيث تشمل خدمات محددة تشمل استعمال الطيف، وتوسيع نطاق الخدمات الممنوحة عن طريق التخويل العام. وفي بعض الحالات، كما هو الشأن في ماليزيا وسنغافورة، لا تتطلب بعض الخدمات سوى الإخطار.

وفي بلدان أخرى، كما هو الشأن في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، جرى وضع نظام كامل للتسجيل والإخطار لتقديم خدمات الاتصالات. وفي الاتحاد الأوروبي، يخضع توفير خدمات الاتصالات الإلكترونية فضلاً عن نشر أو تشغيل الشبكات لتقديم إخطار لسلطة التنظيم الوطنية المقابلة بموجب نظام الإخطار العام. وحلت التخويلات العامة لتوفير شبكات أو خدمات الاتصالات الإلكترونية محل التراخيص الفردية في عام [[16]](#footnote-16)2002. وإن كان تقديم إخطار يتطلب وجود كيان، قد لا يتطلب منظم وطني وجود كيان للحصول على موافقة صريحة قبل بدء التشغيل. إلا أنه لا يزال يوجد مخطط خاص لإصدار الحقوق في الحصول على الترددات، والأرقام وغيرها من المصادر النادرة بالإضافة إلى توفير ما يلزم تحديد بعض وظائف الخدمة الشاملة.

وأخيراً، توجد بلدان قامت بالفعل بإلغاء التخويل فضلاً عن الإخطار والتسجيل لتوفير خدمات معينة، ودللت هذه البلدان بأن مثل هذه الخدمات تتجاوز نطاق ولاية المنظم، أو تستند إلى قرار صريح من المنظم الذي يمارس تقديره بعدم تنظيم خدمة محددة. وبشكل عام، فهذا هو النهج المتبع في الولايات المتحدة فيما يتعلق بالنفاذ إلى الإنترنت، الذي قامت اللجنة الفيدرالية للاتصالات بتصنيفه باعتباره خدمة معلومات لا ينظمها قانون الاتصالات، وذلك بهدف تعزيز النمو المتواصل للإنترنت[[17]](#footnote-17).

# 4 تقييم خبرات هيئات تنظيم الاتصالات والمنافسة

## 1.4 الخدمات المكتسبة من منح التراخيص المتقاربة

وفقاً للردود على استقصاء أدرجت في قاعدة بيانات تنظيم الاتصالات الدولية للاتحاد الدولي للاتصالات، بالإضافة إلى الحالات المذكورة أعلاه، أدخل 11 بلداً تراخيص موحدة لبعض الخدمات على الأقل: بوتسوانا وبوتان ومصر وغينيا الاستوائية ولاتفيا والمالديف ومالي وموريتانيا وناميبيا والسنغال وسلوفينيا. بالإضافة إلى ذلك، أفاد 81 من المستجيبين باستعمال تراخيص فردية، وأفاد 28 باستعمال تخويلات عامة أو تراخيص بواسطة تخويل، وسمحت 10 ردود بتشغيل بعض الخدمات بدون ترخيص. وهذه الفئات ليست مقصورة على التبادل. ويمكن للهيئات التنظيمية أن تستعمل خليطاً من أساليب الترخيص المختلفة ويتوقف ذلك على الخدمة والإطار القانوني المعني. بالإضافة إلى ذلك، وكما لوحظ أعلاه، تختلف تعاريف الترخيص الموحدة فيما بين البلدان.

تبرز الأقسام التالية خبرات هيئات تنظيم الاتصالات والمنافسة فيما يتعلق بأطر ترخيص الخدمات المتقاربة.

### 1.1.4 جمهورية الكونغو الديمقراطية[[18]](#footnote-18)

في جمهورية الكونغو الديمقراطية، يحق لحامل الترخيص استعمال التكنولوجيات والأجهزة التي يختارها من أجل تقديم   
خدمات الاتصالات. ويُستعمل هذا المبدأ لجعل نظام الترخيص مرناً كي يكون قادراً على التكيف مع التغير التكنولوجي السريع في هذا القطاع.

وفيما يتعلق بشبكات الجيل التالي، لا يشير القانون الحالي إلى منح تراخيص الخدمات المتقاربة. إلا أنه من الناحية العملية، تجرى ملاءمة التقارب في الواقع في إطار عملية الترخيص، وذلك عن طريق منح تراخيص WiMAX وتراخيص الجيل الثالث، الجاري حالياً. والواقع هو أن الفلسفة الحالية تستند إلى تقارب الخدمات (المهاتفة، والإنترنت، والبيانات، والوسائط المتعددة، وما إلى ذلك)، منتقلة من تقديم خدمة ثلاثية إلى تقديم خدمة رباعية في إطار عرض وحيد بتوصيلة وحيدة للعميل، متجهة بالتالي صوب سوق موحد.

مُنحت جمهورية الكونغو الديمقراطية ترخيصين WiMAX على أساس مبدأ عقد يجري التفاوض عليه، وذلك في غيبة إجراء   
رسمي. وشرع بالفعل في صياغة مشروع لبيع ترخيص الجيل الثالث 36 عن طريق مشاورة عامة أعرب عدد من المشغلين بالفعل عن اهتمامهم به.

وفيما يتعلق بإجراء منح هذا النمط من التراخيص، تقوم الهيئة التنظيمية بالنظر في إجراء تنظيمي يستند إما إلى مناقصة أو مزاد، أو مسابقة لاختيار الأفضل على وجه الاحتمال.

وعلى المستوى الحكومي، يجري حالياً وضع مشروع وثيقة وطنية بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ستمهد السبيل لوضع مؤشرات وأهداف محددة يمكن أن تفيد في وضع أسس لترخيص الخدمات المتقاربة. ولم يكن في المستطاع بعد الانتهاء من جميع هذه الخطوات، وذلك بسبب عدد من الصعوبات المواجهة، مثل الافتقار إلى سياسة حكومية شاملة.

### 2.1.4 جمهورية غينيا[[19]](#footnote-19)

اعتمدت جمهورية غينيا في عام 2005، لوائح عديدة جديدة بشأن الاتصالات والاتصالات الراديوية سعت إلى تحرير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإلى تعزيز تنمية التكنولوجيات المتقدمة والمتقاربة[[20]](#footnote-20). وقامت وزارة الاتصالات والتكنولوجيات الجديدة للمعلومات (MCNTI) بإصلاح إطار الاتصالات لتشجيع التقارب وذلك بوضع نظام للتراخيص والتخويلات. وأرسي قانون الاتصالات نظاماً للترخيص لأربع فئات:

• التراخيص

• التخويلات

• الإعلانات

• الخدمات غير المنظمة.

وبموجب هذا القانون، يجب الحصول على تراخيص من أجل:

• إنشاء و/أو تشغيل شبكات أو خدمات الاتصالات العمومية؛

• إنشاء وتشغيل شبكات مستقلة تستعمل الميدان العمومي (حقوق المرور على الأراضي المملوكة للدولة) وتستخدم أنظمة الاتصالات الراديوية؛

• توفير النفاذ إلى الإنترنت.

وتصدر وزارة الاتصالات والتكنولوجيات الجديدة للمعلومات التراخيص بناءً على توصية من سلطة تنظيم البريد والاتصالات. وتنص الشروط العامة الواردة في هذه التراخيص على حقوق والتزامات حامل الترخيص وتطبق بشكل موحد على جميع أصحاب التراخيص في نفس الشبكة أو فئة الخدمة لضمان المعاملة المنصفة لجميع المشغلين. ويطلب من المشغلين دعم المبادئ والقواعد، بما فيها تلك المتعلقة بعدم التمييز، والسرية والحياد التكنولوجي وعدم التداخل مع الشبكات والخدمات الأخرى. وللمشغلين المسيطرين التزامات إضافية تشمل المساهمة في النفاذ الشامل وتوفير خدمات نداءات الطوارئ المجانية.

ويوجد حالياً في غينيا خمسة من مشغلي الاتصالات - Sotelgui، وAreeb وIntercel وOrange وCellcom - بالإضافة إلى اثنى عشر من مقدمي خدمات النفاذ إلى الإنترنت. وتخطط الحكومة لتخفيض حدة الفقر واستيفاء أهداف مشروع الألفية للأمم المتحدة وذلك بتحسين النفاذ المنصف وغير التمييزي لجميع السكان إلى هذه الخدمات. وتسعى الحكومة أيضاً على تقليل الفجوة الرقمية وذلك بزيادة معدلات التغلغل في خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التالية:

• شبكات الجيل التالي من 0,5 % إلى %25

• الخدمة الهاتفية من %7,6 إلى %25

• التغطية الراديوية من %75 إلى %95

### 3.1.4 جمهورية كوريا

قدمت جمهورية كوريا دراسة حالة بشأن تنظيم نقل الصوت باستخدام بروتوكول الإنترنت (VoIP)، وعرضت معلومات بشأن الوضع الجاري للتنظيم وتصنيف الخدمات والأعمال الجاري استخدامها[[21]](#footnote-21). وتستعمل كوريا ثلاثة تصنيفات لأعمال مقدمي خدمات الاتصالات: منشآت الاتصالات القائمة على مرافق (المسؤولة عن تركيب خطوط الاتصالات)، أعمال إعادة البيع (تستخدم الخطوط التي توفرها منشآت الاتصالات القائمة على مرافق وتقوم بتركيب مرافق الاتصالات داخل المباني، ومنشآت الاتصالات ذات القيمة المضافة (مرافق خطوط الاتصالات المستأجرة من مقدمي خدمات الاتصالات القائمة على مرافق. ومن حيث خدمات الاتصالات، تستعمل كوريا تصنيفين: خدمات الاتصالات القائمة على مرافق وخدمات الاتصالات ذات القيمة المضافة. وتشمل خدمات الاتصالات القائمة على مرافق خدمات المهاتفة وخدمات الخطوط المؤجرة، والخدمات اللاسلكية المصحوبة بتعيينات الطيف، وخدمات توصيل الإنترنت، ونقل الصوت باستخدام بروتوكول الإنترنت. وتشمل خدمات الاتصالات ذات القيمة المضافة جميع الخدمات الأخرى للاتصالات.

وإن كان نقل الصوت باستخدام بروتوكول الإنترنت قد أدخل في البداية باعتباره خدمة خط ثابتة، مكَّن التقدم التكنولوجي من إدخال نظام متنقل لنقل الصوت باستخدام بروتوكول الإنترنت (أي، نقل الصوت باستخدام انترنت لاسلكي أو شبكات لاسلكية عريضة النطاق). وفرض هذا التطور على الهيئة التنظيمية الكورية كيفية تحديد عنوان دخل مقدم خدمة نقل الصوت باستخدام بروتوكول الإنترنت في سوق الخدمة المتنقلة الحالي. وفي الوقت الذي قُدمت فيه مساهمة كوريا إلى فريق المقرر، كان القائمون بالتنظيم ينظرون في السيناريوهات المختلفة لتنظيم هذه السوق المتقاربة.

وقدمت جمهورية كوريا أيضاً دراسة حالة بشأن التلفزيون باستخدام بروتوكول الإنترنت (IPTV) والعوائق المتعددة التي تحول   
دون اعتماده في كوريا، بما في ذلك البيئة التنظيمية[[22]](#footnote-22). وفي كوريا، يختلف الطلب على التنظيم فيما يتعلق بالتلفزيون باستخدام بروتوكول الإنترنت بين مشغلي الاتصالات والهيئات الإذاعية، وبين منظمي الاتصالات ومنظمي الهيئات الإذاعية. وتنظر هيئات تنظيم الاتصالات والقائمون بتشغيل الاتصالات إلى التلفزيون باستخدام بروتوكول الإنترنت باعتباره خدمة كاملة، أي خدمة متقاربة جديدة تختلف عن الخدمات القائمة، ومن ثم تتطلب لائحة خفيفة. وفي الوقت ذاته، تنظر الهيئات التنظيمية للإذاعة والهيئات الإذاعية إلى التلفزيون باستخدام بروتوكول الإنترنت باعتباره مماثلاً للخدمة الكبلية القائمة، مشيرة إلى البرامج التلفزيونية المقررة في التلفزيون باستخدام بروتوكول الإنترنت باعتبارها دليلاً على ذلك، وتدعو من ثم إلى تطبيق التنظيم المطبق على الخدمة الكبلية وذلك وفقاً لمبدأ تطبيق نفس اللوائح على نفس الخدمات[[23]](#footnote-23). بالإضافة إلى ذلك، أصرت هذه الهيئات على أنه إذا كان مقدم الخدمة الإذاعية الساتلية ومشغل التلفزيون الكبلي الرقمي يقدمان خدمة فيديوية بناءً على الطلب (VOD) عقب الحصول على موافقة الهيئة التنظيمية الإذاعية، ينبغي على مشغل الاتصالات الذي يسعى إلى تقديم خدمة فيديوية بناءً على الطلب، أن يحصل على موافقة أيضاً باعتباره   
مشغل إذاعي.

وفيما يخص وكالات التنظيم المشاركة في بيئة متقاربة، كانت منظمات التنظيم الكورية معقدة إلى حد ما إلى أن أنشئت لجنة الإذاعة والاتصالات الكورية (BCC) في فبراير 2008. وقبل إنشاء هذه اللجنة، كان يجري تقاسم السلطة على قطاعي الإذاعة والاتصالات بين وزارات ووكالات. وقامت وزارة الشؤون الداخلية والاتصالات (MIC) ولجنة الاتصالات الكورية (KCC) بتنظيم الاتصالات في حين كانت وزارة الثقافة والسياحة مسؤولة عن بعض السياسات الإذاعية ولها الحق في الموافقة على الأعمال الإذاعية وإقرارها. وحالت هذه البيئة غير المتكاملة دون تنمية التكنولوجيات المتقاربة مثل التلفزيون المستخدم للإنترنت، لأنه من الناحية الهيكلية، كان من الصعب للغاية بمناقشة والتوصل إلى اتفاق بشأن جدول الأعمال المتعلق بتقارب خدمات الاتصالات والخدمات الإذاعية.

### 4.1.4 ليختنشتاين [[24]](#footnote-24)

اعتمدت مجموعة اتصالات الاتحاد الأوروبي في عام 2002 (تعليمات إطارية، وتعليمات التخويل، وتعليمات الخدمة الشاملة، وتعليمات النفاذ، والتعليمات بشأن الخصوصية والاتصالات الإلكترونية، وتعليمات المنافسة والقرار بشأن إدارة طيف الترددات) في إطار قانون الاتصالات لعام 2006 واللوائح الوطنية المعنية في ليختنشتاين.

والهدف من قانون الاتصالات هو توفير إطار تكنولوجي محايد للاتصالات الإلكترونية، وتقديم خدمات وشبكات الاتصالات الإلكترونية بأسرها سواء أكانت شبكات اتصالات ثابتة أم متنقلة، والشبكات الساتلية والشبكات عريضة النطاق أو الشبكات   
المتنقلة للأرض.

والتغييرات الابتكارية في الإطار الجديد للاتصالات الإلكترونية لا تتطلب أي نظام للترخيص، ويمكن تقديم الخدمات والأنشطة الجديدة في صناعة الاتصالات الإلكترونية بدون ترخيص. إلا أنه يجب تسجيلها لدى سلطة التنظيم الوطنية.

### 5.1.4 ليتوانيا[[25]](#footnote-25)

وفقاً لقانون الاتصالات لعام 2002، ألغي ترخيص أنشطة الاتصالات في 1 يناير 2003. ويمنح حق المشاركة في هذه الأنشطة دون تخويل فردي، وذلك للمتطلبات الواردة في الإجراءات القانونية. ووفقاً للشروط والأحكام العامة للانخراط في أنشطة الاتصالات، يجب على جميع المنشآت التي تنوي الانخراط في توفير الشبكات و/أو الخدمات العمومية للهاتف الثابت، وتوفير الشبكات و/أو الخدمات العمومية للهاتف المتنقل، وكذلك توفير خدمات الخطوط المؤجرة، أن تقدم إخطاراً بشأن بدء أنشطة الاتصالات فقط. وكانت ليتوانيا من أول بلدان الاتحاد الأوروبي في إلغاء نظام الترخيص وتحولت إلى نظام التخويل العام في قطاع الاتصالات.

ومنذ تحرير سوق الشبكات والخدمات العمومية للهاتف الثابت في ليتوانيا في يناير 2003 وإدخال القانون الجديد، مر قطاع الاتصالات في ليتوانيا بتحولات سريعة وناجحة. وينبغي ملاحظة أن الرسوم الإدارية المنخفضة خلقت شروطاً مسبقة لأسعار منخفضة للخدمة في سوق التجزئة.

ودخل القانون المعني بالاتصالات الإلكترونية لعام 2004 حيز النفاذ في 1 مايو 2004. ومن أهدافه الرئيسية نقل تعليمات الاتحاد الأوروبي لعام 2002 بشأن الإطار التنظيمي الجديد للاتصالات الإلكترونية والخدمات المصاحبة إلى التشريع الوطني. وأدخل القانون الحياد التكنولوجي بوصفه هدفاً في التنظيم.

وفيما يخص الإذاعة، جرى في عام 2006 تعديل القانون المعني بتوفير المعلومات للجمهور عن طريق تنظيم الأنشطة الإذاعية لإنهاء المطالبة بترخيص لبعض الأنشطة الإذاعية، أي لا يقضي القانون بالحصول على ترخيص من أجل أنشطة لا يقصد منها إذاعة برامج و/أو إعادة إذاعة أو إذاعة برامج لأغراض غير تجارية. ومن المزمع إجراء المزيد من التكييفات في القطاع التنظيمي من أجل خدمات الوسائط السمعية المرئية (التعليمات 2007/65/EC). والغرض من التعليمات الجديدة 2007/65/EC هو تحديث وإيجاد إطار مرن لإذاعة البرامج التلفزيونية، بما في ذلك الخدمات الخطية (المقررة) للوسائط السمعية المرئية، وإدخال مجموعة من القواعد الدنيا للخدمات غير الخطية (المقررة) للوسائط السمعية المرئية.

وفيما يتعلق بالطيف، تتطلع سلطة تنظيم الاتصالات في ليتوانيا (RRT) في معرض تحريرها لشروط استعمال التردد الراديوي، إلى تشجيع المشاركين في الأسواق على توفير أوسع طائفة من الخدمات اللاسلكية الحديثة واستخدام الموارد الوطنية المحدودة المتاحة بأقصى قدر ممكن من الكفاءة. ومع تطور الأسواق والتكنولوجيات الجديدة في إطار ظروف التقارب، يميل التنظيم بلا شك إلى أن يصبح أكثر تحرراً ومحايداً تكنولوجياً وعلى مستوى الخدمة.

وأسفر نظام التخويل الجديد المطبق منذ يناير 2003 عن نتائج مواتية في تنمية الأسواق. أما القطاعات التي لم يطبق فيها بعد نظام التخويل العام بالكامل فسيجري تنظيمها بموجب هذا النظام في المستقبل بمجرد الانتهاء من إدخال التعديلات ذات الصلة على الوثائق القانونية. ولما كان التنظيم المحايد تكنولوجياً، كما شاهدنا في قطاع خدمات الاتصالات التقليدية، يشجع حوافز السوق على الاستثمار وتطوير تكنولوجيات متقدمة، يوفر للمستخدمين أفضل الخدمات من حيث الأسعار والنوعية. ويساعد ذلك في توفير ضمانات أفضل لاهتمامات المستعمل. ويؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية الاقتصادية الشاملة.

### 6.1.4 تن‍زانيا[[26]](#footnote-26)

أدخلت سلطة تنظيم الاتصالات في تنزانيا (TCRA) في فبراير 2005 إطار الترخيص المتقارب (CLF) عقب انتهاء فترة امتياز منحت لشركة تشغيل الخطوط الثابتة. وبموجب لوائح (تراخيص) الاتصالات (2005) يشمل إطار الترخيص المتقارب الحياد التكنولوجي والحياد على مستوى الخدمة ويسعى إلى ضمان مرونة التنظيم، وكفاءة استعمال موارد الشبكة، ودخول صغار المشغلين إلى السوق.

وكما يتبين من الجدول 2 التالي، ينص جدول اللوائح على توفير خدمات في أربعة قطاعات – الدولي، والوطني، والإقليمي وعلى مستوى المقاطعة - لفئات التراخيص الأربع التالية:

• مرافق الشبكة: تسمح لحامل الترخيص بتركيب مرافق الاتصالات الإلكترونية الخاصة به وبتوفير النفاذ إلى الوصلات الثابتة، ومرسلات الاتصالات الراديوية، والمحطات الساتلية، والكابلات تحت سطح البحر، والكابلات المصنوعة من الألياف/النحاس، والأبراج، والبدالات، وما إلى ذلك؛

• خدمات الشبكة: تسمح لحامل الترخيص بتشغيل وصيانة شبكات الاتصالات الإلكترونية العمومية باستعمال تكنولوجيات مثل GSM أوCDMA؛

• خدمات التطبيقات: تسمح لحامل الترخيص بتوفير خدمات اتصالات إلكترونية للمستعمل النهائي عن طريق المرافق الخاصة أو إعادة بيع الخدمات من مقدم خدمة مرافق/شبكة؛

• خدمات المحتوى: تسمح لحامل الترخيص بتوفير خدمات المحتوى من أجل البث الإذاعي.

وفي الفترة الواقعة بين ديسمبر 2005 ويونيو 2008، أصدرت سلطة تنظيم الاتصالات في تنزانيا 150 ترخيصاً بموجب إطار الترخيص المتقارب تقبلها أصحاب التراخيص (الذين تحولوا إلى إطار الترخيص المتقارب) كذلك الشأن بالنسبة للوافدين الجدد الذين غامروا بالدخول إلى قطاع الاتصالات.

وبالإضافة إلى زيادة عدد المشغلين، ارتفع عدد المشتركين من 3 118 157 في 2005 إلى 9 523 392 في مارس 2008، وتعزيها سلطة تنظيم الاتصالات في تنزانيا إلى زيادة عدد أصحاب تراخيص الاتصالات.

ويمكن استخلاص عددٍ من الدروس من إطار الترخيص المتقارب في تنزانيا قد تستفيد منها البلدان التي تنوي إدخال إجراء الترخيص المتقارب.

• المرونة: دفعت سلطة تنظيم الاتصالات في تنزانيا أصحاب المصلحة وخاصة شركات التشغيل، إلى إجراء حوار ومنحت إطاراً مرناً لتطبيق إجراء الترخيص المتقارب. وإن كانت فترة السماح الأولية الممنوحة لمشغلي الاتصالات الحاليين للتحول إلى إطار الترخيص المتقارب تبلغ 12 شهراً، مدّت سلطة تنظيم الاتصالات في تنزانيا فترة السماح ستة أشهر أخرى لأن الأمر لم يكن واضحاً للمشغلين فيما يخص الحصول على فئة الترخيص. وعقدت سلطة تنظيم الاتصالات اجتماعات عديدة مع شركات التشغيل لإحاطتهم علماً بإطار الترخيص المتقارب وشرح مزاياه لهم. بالإضافة إلى ذلك، يطلب من أصحاب الترخيص تقديم خطط التداول كتذييل بترخيصهم، وتسمح شروط الترخيص باستعراض الخطة سنوياً، مع منح صاحب الترخيص فرصة لتغيير خطط التداول لتكييفها مع التكنولوجيات والخدمات الجديدة.

• لوائح الحوافز: يُمنح المشغلون الذين ينوون التحول حوافز وذلك باستبعاد رسوم التطبيق ورسوم الترخيص الأولية، ومنحهم فترات ترخيص أطول - وتحديداً أن تبدأ شروط الترخيص الجديد من تاريخ إصدار الترخيص بغض النظر عن الفترة المتبقية من الترخيص القائم.

• انخفاض سرعة نشر الشبكة المتقاربة: وإن كان إطار الترخيص المتقارب قد أدخل منذ أربع سنوات مضت، جرى نشر الشبكات المتقاربة، خاصة شبكات الجيل التالي NGN ببطء. وأحد أسباب ذلك الافتقار إلى فهم إطار الترخيص المتقارب، وطريقة التحول إلى شبكات الجيل التالي.

واجه إطار الترخيص المتقارب CLF عدداً من التحديات ومن أكثر التحديات الحاسمة ضمان أن تكون أسعار سلع وخدمات الاتصالات محتملة مالياً وذلك لتلبية توقعات المشتركين. ومن التحديات التي واجهتها سلطة تنظيم الاتصالات في تنزانيا الحفاظ على إطار واضح وشامل وشفاف للترخيص. وختاماً، وبعد إدخال المنافسة وإطار الترخيص المتقارب، أصبح من أكثر الأمور حسماً، ضمان أن الطيف المخصص لأصحاب الطلبات الذين يديرون أعمالهم بطريقة سليمة وتتوفر لديهم الخطط التقنية السليمة، فضلاً عن القدرات المالية والتقنية لتوفير خدمات الاتصالات.

الجدول 2: عدد التراخيص الممنوحة للمشغلين بموجب إطار الترخيص المتقارب (30 يونيو 2008)[[27]](#footnote-27)

|  | **نوع الترخيص** | **تقسيم السوق** | **عدد التراخيص الصادرة** |
| --- | --- | --- | --- |
| 1 | مرافق الشبكة | دولية | 4 |
|  |  | وطنية | 8 |
| 2 | خدمات الشبكة | دولية | 4 |
|  |  | وطنية | 8 |
| 3 | خدمة التطبيقات | دولية | 12 |
|  |  | وطنية | 41 |
|  |  | إقليمية | 5 |
| 4 | خدمة المحتوى | التلفزيون الوطني | 5 |
|  |  | الراديو الوطني | 5 |
|  |  | التلفزيون الإقليمي | 1 |
|  |  | الراديو الإقليمي | 6 |
|  |  | تلفزيون المقاطعات | 18 |
|  |  | راديو المقاطعات | 30 |
|  |  | تلفزيون المجتمعات المحلية | 0 |
|  |  | راديو المجتمعات المحلية | 2 |
|  |  | خدمات الدعم لخدمات المحتوى الساتلي بحسب الاشتراك | 3 |
|  |

### 7.1.4 المملكة المتحدة[[28]](#footnote-28)

بغية إعداد المملكة المتحدة لمواجهة تحديات الاتصالات المتقاربة بين تكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيات الإذاعية، أصدرت الحكومة قانون الاتصالات لعام 2003. ويتناول القانون تقارب الاتصالات والإذاعة وذلك بإجراء إصلاحات في الأطر التنظيمية، بما في ذلك إدخال نظام المنظم الوحيد لقطاع الاتصالات الإلكترونية بأسره. ويسعى القانون إلى استنباط إطار يصمد للمستقبل وذلك باستحداث مُنظم يتعاون مع أصحاب المصلحة ويتوافق مع تزايد الخدمات المتقاربة في الاتصالات والإذاعة. وينص القانون على ما يلي:

• مكتب الاتصالات (Ofcom)، المنظم الوحيد الذي يشمل أدوار الهيئات التنظيمية الخمس السابقة (Oftel، لجنة التلفزيون المستقلة، وكالة الاتصالات الراديوية، هيئة الراديو، لجنة المعايير الراديوية).

• تطبق Ofcom سلطات قانون المنافسة وغيره من قوانين المنافسة على قطاع الاتصالات.

• حرية الوافدين الجدد في توفير شبكات الاتصالات وخدماتها دون أن يتطلب الأمر التقدم بطلب للحصول على ترخيص.

• تبادل الطيف الراديوي.

• نظام جديد وأكثر تماسكاً لتنظيم الإذاعة.

• مزيد من الحرية لهيئات الخدمة الإذاعية العمومية في تنظيم نفسها.

واستكمالاً لسياسات التبادل وسياسات التحرير، تتابع المملكة المتحدة آليات السوق في إدارة الطيف وذلك بجعل منح التراخيص أكثر مرونة بتحرير شروط الترخيص للسماح لأصحاب التراخيص بتغيير الاستعمال بدون تقديم طلب للمنظم. ويعمل مكتب الاتصالات في مجال تعريف التراخيص بحيث تكون مرنة ومحايدة تكنولوجياً وتحمي في الحين ذاته التراخيص الأخرى من التدخلات.

وكمنظم خفيف الوطأة، يسعى مكتب الاتصالات إلى الابتعاد عن الإدارة المركزية وزيادة استعمال أسلوب الإعفاء من التراخيص. وتجرى دراسة دقيقة للإعفاء من التراخيص وخاصة للأجهزة منخفضة القدرة وسيطبق كلما كان ذلك عملياً إذ إنه مجال رئيسي للابتكار والنمو.

## 2.4 الخطط المستقبلية للترخيص المتقارب

### 1.2.4 بنغلاديش

وفقاً لمساهمة بنغلاديش المقدمة إلى فريق المقرر[[29]](#footnote-29)، تخطط بنغلاديش للتحول إلى نظام محايد تكنولوجياً ونظام ترخيص محايد على مستوى الخدمة في عام 2011، مما يسمح للمشغلين بإدراج تطورات تكنولوجية جديدة وأن يكونوا أكثر مرونة وابتكاراً في تطوير خدمات الاتصالات. وليس لدى لجنة تنظيم الاتصالات في بنغلاديش أي خطط حالياً لإصدار تراخيص متقاربة، لكنها ستنظر في التقارب من أجل نظام ترخيص جديد في المستقبل. وفي غضون ذلك، ستتطلع بنغلاديش إلى الاتحاد الدولي للاتصالات للحصول على توجيهات للتحول السلس من نظام الترخيص القائم إلى نظام ترخيص متقارب.

### 2.2.4 الكاميرون [[30]](#footnote-30)

تقر حكومة الكاميرون بأنه يجب مراجعة قوانين ولوائح اتصالاتها بحيث تتكيف مع التكنولوجيات المتقاربة وأن تعزز هذه التكنولوجيات. وستتطلب مثل هذه الإصلاحات تعاون الوزارات والوكالات المختلفة، بما في ذلك وزارة البريد والاتصالات (MINPOSTEL)، ووزارة الاتصالات (MINCOM)، ووكالة تنظيم الاتصالات (ART)، والوكالة الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ANTIC) والمجلس الوطني للاتصالات (CNC). ويجب على الكاميرون أن يوفق أطره ولوائحه القانونية مع الجماعة الاقتصادية والمالية لدول إفريقيا الوسطى (CEMAC).

بدأت مع صدور قانون الاتصالات لعام 1998 عملية التحرير في الكاميرون مع إنشاء وكالة تنظيم لاتصالات (ART) باعتبارها وكالة مستقلة مسؤولة عن تنظيم قطاع الاتصالات ومراقبته، بما في ذلك إدارة الترددات الراديوية للاتصالات[[31]](#footnote-31). وإن كانت وكالة تنظيم الاتصالات ART تدير الترددات الراديوية للاتصالات، إلا أنها لا تملك سلطة تنظيم الطيف. وبدلاً من ذلك، تحتفظ وزارة البريد والاتصالات بسلطة تنظيم الطيف من أجل الاتصالات في حين منحت وزارة الاتصالات سلطة تنظيم الطيف الإذاعي.

ويرد نظام الترخيص في قانون الاتصالات في الكاميرون، وينص القانون على ثلاث فئات: الامتيازات، التخويلات والإعلانات.

• تمنح الامتيازات للكيانات الحق في إنشاء و/أو تشغيل شبكات الاتصالات العمومية.

• تسمح التخويلات للكيانات بإنشاء شبكات للاتصالات بغية تقديم خدمة اتصالات عمومية بخلاف خدمات الاتصالات الأساسية، مثل الإنترنت والخدمات ذات القيمة المضافة. وتتطلب مثل هذه التخويلات تراخيص بحيث يمكن للمشغل أن يحوز أنماط متعددة من التراخيص.

• تسمح الإعلانات للكيانات بإنشاء شبكات خاصة قصيرة المدى ومنخفضة القدرة.

### 3.2.4 الصين [[32]](#footnote-32)

من التحديات الهامة التي تواجه تنظيم الاتصالات في الصين كيفية تكيفها مع بيئة السوق المتقاربة. ومع تطور التكنولوجيات والخدمات الجديدة، أصبح التقارب هو الاتجاه الرئيسي في صناعة الاتصالات على مستوى العالم. ويشمل تقارب الشبكات الثابتة والمتنقلة، الاتصالات والإنترنت والشبكات الإذاعية والتلفزيونية؛ وصناعات شبكات الجيل التالي.

أولت حكومة الصين أهمية عالية إلى تقارب الشبكات الثلاث. وفي عام 2001، طرح الاجتماع الرابع للمؤتمر الشعبي الوطني، الذي صدق على "المبادئ التوجيهية لخطة السنوات الخمس العاشرة" أن على الأمة أن تشجع تقارب صناعات الاتصالات والتلفزيون والحاسوب. وفي عام 2005، ذكرت "خطة السنوات الخمس الحادية عشرة" أن قدرة ملاءمة البنية الأساسية للمعلومات ينبغي أن تلبي متطلبات المعلوماتية، وأن قدرة الخدمة الشاملة ستتحسن بشكل ملموس، ويمكن تحقيق التقارب بين الشبكات الثلاث أساساً، ويمكن إرساء الآليات الأولية لتقاسم المعلومات.

وفيما يتعلق بنظام التنظيم في الصين، توجد سلطتان مستقلتان. وزارة الصناعة وتكنولوجيا المعلومات وهي مسؤولة عن إنشاء شبكات الاتصالات والإنترنت وتشغيلها وإدارتها وقد أنشئت في عام 2008 بواسطة مؤتمر الشعب الوطني، والتي نتجت عن دمج وزارات عديدة سابقة. والإدارة الحكومية للإذاعة والأفلام والتلفزيون مسؤولة عن المحتوى في الخدمات الإذاعية والتلفزيونية.

واستخدمت في الصين بعض الخدمات الجديدة، مثل التلفزيون المستخدم لبروتوكول الإنترنت والتلفزيون المتنقل في بعض المدن، وتقوم وزارة الصناعة وتكنولوجيا المعلومات بدور نشط في تشجيع نشر هذه التطبيقات الجديدة.

### 4.2.4 نيبال [[33]](#footnote-33)

الوكالات الرئيسية التي تنظم قطاع الاتصالات والإذاعة وتكنولوجيا المعلومات هي سلطة الاتصالات النيبالية (NTA) المسؤولة عن الاتصالات، ووزارة المعلومات والاتصالات (MOIC) المسؤولة عن الإذاعة، ووزارة العلوم والتكنولوجيا (MOST) المسؤولة عن قطاع تكنولوجيا المعلومات. وإن كانت سلطة الاتصالات النيبالية تعتبر بمثابة جهاز تنظيم مستقل، إلا أن وزارة المعلومات والاتصالات تعتبر بمثابة الفاعل الرئيسي في قطاع الاتصالات. ووزارة المعلومات والاتصالات أيضاً هي أعلى هيئة مسؤولة عن صياغة السياسات الإذاعية في البلد. وهكذا تتقاسم وزارة المعلومات والاتصالات مع سلطة الاتصالات النيبالية المسؤولة عن تنظيم مقدمي خدمات الاتصالات، في حين تنفرد وزارة المعلومات والاتصالات بالسلطة على هيئات الإذاعة الراديوية والتلفزيونية.

وفيما يتعلق بإدارة الطيف، ثمة لجنة رفيعة المستوى تضم مسؤولين من وزارات مختلفة ومن سلطة الاتصالات النيبالية تعمل تحت مظلة وزارة المعلومات والاتصالات. ونتيجة لذلك، لا يحكم إدارة طيف التردد الراديوي أي وكالة بمفردها.

وفي نيبال، أثار التقارب مناقشات كثيرة بشأن تصنيف خدمات الاتصالات وخدمات إذاعية معينة. ولما كانت الخطوط بين إرسال البيانات والإرسال الإذاعي وإرسال الصوت قد تآكلت، تواجه الهيئات التنظيمية مهمة أفضل طريقة لتصنيف مقاطع التقارب في قطاع الاتصالات. ولذلك يواجه النظام التنظيمي في نيبال صعوبات تتعلق باتجاهات التقارب. وحيث إن تقسيم المسؤولية التنظيمية والولاية القضائية يستندان إلى التمييز سواء أكان مقدم الخدمة هو مقدم خدمة الاتصالات، أم الخدمة الإذاعية أم خدمة تكنولوجيا المعلومات في المقام الأول، إذ إن الحكومة قد تكون أقل كفاءة في تنظيم الأنشطة التي لا يمكن تصنيفها في فئات. وتشير هذه الحالة بوضوح إلى الحاجة إلى إعادة النظر في النظام التنظيمي وتنظيم قطاع الاتصالات في نيبال.

# 5 مبادئ توجيهية وتوصيات

يتطلب تطبيق أنظمة موحدة وتخويلات متعددة الخدمات تخطيطاً دقيقاً. وينبغي أن تتناول الهيئات التنظيمية قضايا كثيرة، بما في ذلك:

• ما إذا كان النظام الموحد أو التخويلات متعددة الخدمات ملائمة لسوق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المحلي؛

• ما إذا كان يتعين اعتماد نظام موحد أو تخويل بخدمات متعددة؛

• فئات التخويلات في إطار نظام متعدد الخدمات؛

• إجراءات منح التراخيص لإصدار تخويلات جديدة؛

• الأحكام والشروط المرتبطة بهذه التخويلات؛

• كيفية التحول من التراخيص القائمة إلى نظام ترخيص جديد.

وتبعاً لطبيعة ونطاق التخويلات، يتعين على الهيئات التنظيمية وعلى واضعي السياسات التصارع من أجل حل قضية الوكالة التنظيمية التي ينبغي عليها إدارة الأشكال الجديدة للتخويلات. ولما كانت بلدان عديدة قد تمكنت من التمييز بين خدمات الاتصالات (أي القائمة على الإرسال) والخدمات الإذاعية، أو الخدمات القائمة على المحتوى، فإنه ليس شائعاً أن تكون هناك وكالات تنظيم مختلفة لإدارة خدمات الاتصالات والخدمات الإذاعية. وفي هذه البلدان، يثير إدراج الخدمات الإذاعية والخدمات القائمة على المحتوى في نطاق تخويل موحد أو تخويل لخدمات متعددة، مسألة ما هي الوكالة التي يتعين عليها إدارة هذا التخويل.

ويجب على الهيئات التنظيمية أيضاً أن تنظر بعناية في الأبعاد الإجرائية لتطبيق نظام التخويل الجديد الموحد أو نظام التخويل متعدد الخدمات. ومن أجل تشجيع الشفافية والثقة في هذه العملية، تقترح أفضل الممارسات أن تقوم الهيئات التنظيمية بالتشاور مع أصحاب المصلحة في الصناعة قبل تطبيق نظام التخويل الجديد.

وتشجع الهيئات التنظيمية على النظر في المبادئ التالية عند التحول إلى إطار ترخيص متقارب واعتماده.

• تشجيع الحياد التكنولوجي؛

• ضمان المرونة للسماح لنظام الترخيص الجديد بالتكيف مع التغييرات التكنولوجية والتغييرات في الأسواق؛

• تبسيط عدد فئات التراخيص؛

• تقليل الأعباء والرسوم الإدارية على الأطراف الفاعلة في السوق؛

• تطبيق آليات منح الحوافز لتشجيع المشغلين الحاليين على التحول إلى إطار الترخيص المتقارب، أي إلغاء الرسوم؛

• ضمان الشفافية فيما يتعلق بمسؤوليات منح التراخيص المتقاربة؛

• تشجيع التعاون الوثيق بين الكيانات الملائمة التي تتحمل مسؤولية التنظيم والإشراف فيما يتعلق بإطار الترخيص المتقارب؛

الإحالة إلى أفضل الممارسات الدولية والمنظمات الإقليمية الدولية للمساعدة في توفيق نهج منح التراخيص.

1. للحصول على مزيد من المعلومات، انظر InfoDev/ITU، مجموعة أدوات تنظيم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT)، الوحدة النمطية 6، الجوانب القانونية والمؤسسية في التنظيم، الفصل الرابع، *تأثير التقارب في التنظيم* (2006)، متاحة على الموقع: <http://www.ictregulationtoolkit.org/en/Section.1254.html>.. انظر أيضاًMindel De la Torre and Sofie Maddens, " *تنظيم انتقالي من القديم إلى الحديث*" *في كتيب الاتجاهات في إصلاح الاتصالات* الصادر عن الاتحاد الدولي للاتصالات 2004/2005: *منح التراخيص في عصر التقارب*   
   (ديسمبر 2004). [↑](#footnote-ref-1)
2. انظر الوثيقة: 1/123، *الاتجاهات التنظيمية لتكييف أُطر منح التراخيص مع بيئة متقاربة*، 11 سبتمبر 2007. [↑](#footnote-ref-2)
3. انظر الوثيقة: 1/123، *الاتجاهات التنظيمية لتكييف أُطر منح التراخيص مع بيئة متقاربة*، 11 سبتمبر 2007. [↑](#footnote-ref-3)
4. انظر الوثيقة: RGQ10-2/1/008، 10 ديسمبر 2007. [↑](#footnote-ref-4)
5. انظر الوثيقة: 1/178، *ممارسات منح التراخيص في بيئة متقاربة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات*، 28 أغسطس 2008. [↑](#footnote-ref-5)
6. انظر: Malaysia Communications and Multimedia Act 1998، المتاح على الموقع:   
   <http://www.mcmc.gov.my/mcmc/the_law/ViewAct.asp?cc=31478525&lg=e&arid=900722>. [↑](#footnote-ref-6)
7. للحصول على مزيد من التفاصيل بشأن إطار الترخيص المتقارب CFL، انظر مساهمة تن‍زانيا بشأن المسألة 10-2/1 *Tanzania’s Experience in Licensing of Communication Operators under Converged Licensing Framework*,، الوثيقة RPGQ10 2/1/006 بالإنكليزية (31   
   مايو 2007). [↑](#footnote-ref-7)
8. انظرUCC, Communications Licensing Application Guidelines ، على الموقع: [www.ucc.co.ug/licensing/default.php](http://www.ucc.co.ug/licensing/default.php). [↑](#footnote-ref-8)
9. انظر الوثيقة: 1/178، *ممارسات منح التراخيص في بيئة متقاربة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات*، 28 أغسطس 2008. وقد أدرجت تن‍زانيا في المجموعة السابقة إذ إن النظام المعتمد هو نظام التراخيص الموحدة. [↑](#footnote-ref-9)
10. تعّرف الاتصالات باعتبارها أي إرسال أو بث أو استقبال لرموز أو إشارات أو كتابات أو صور أو أصوات أو معلومات من أي طابع، عن طريق الأسلاك، أو الكهرباء الراديوية أو الوسائط البصرية و/أو غيرها من النظم الإلكترومغنطيسية. المادتان 3 و1.5 من لوائح ترخيص خدمات الاتصالات. وهذا التعريف مماثل تقريباً لتعريف الاتصالات في الاتحاد الدولي للاتصالات. [↑](#footnote-ref-10)
11. الجريدة الرسمية للجماعات الأوروبية، التوجيه 2002/21/EC للبرلمان الأوروبي والمفوضية الأوروبية بتاريخ 7 مارس 2002 بشأن إطار تنظيمي موحد لشبكات الاتصالات الإلكترونية وخدماتها (توجيه إطاري)، متاحة على الموقع:

    <http://ec.europa.eu/information_society/topics/telecoms/regulatory/new_rf/index_en.htm#reg>. [↑](#footnote-ref-11)
12. وفقاً لسلطة تنظيم الاتصالات بالهند TRAI، "ورقة المشاورة بشأن قضايا الترخيص المتعلقة بشبكات الجيل التالي" الصادرة في 27 يناير 2009، لم توافق الحكومة على توصيات السلطة TRAI بشأن نظام الترخيص الموحد. (المشاورة متاحة على الموقع التالي: [http://www.trai.gov.in/WriteReadData/trai/upload/ConsultationPapers/163/ cpaper27jan09no3.pdf](http://www.trai.gov.in/WriteReadData/trai/upload/ConsultationPapers/163/%20cpaper27jan09no3.pdf). واعتباراً من 24 مارس 2009 نشرت سلطة تنظيم الاتصالات في الهند "تعليقات أصحاب المصلحة المستلمة بشأن ورقة المشاورة المعنية بقضايا الترخيص المتعلقة بشبكات الجيل التالي (NGN) (متاحة على الموقع:<http://www.trai.gov.in/ConsultationPapers_content.asp>. [↑](#footnote-ref-12)
13. انظر توصيات TRAI *بشأن الترخيص الموحد* (13 يناير 2005)، متاح على الموقع:

    <http://www.trai.gov.in/trai/upload/Recommendations/13/recom13jan05.pdf>. انظر أيضاً الوثيقة 1/123، *الاتجاهات التنظيمية لتكييف أُطر منح التراخيص مع بيئة متقاربة*، 11 سبتمبر 2007. [↑](#footnote-ref-13)
14. قانون الاتصالات في نيجيريا لعام 2003. متاح أيضاً على الموقع: <http://www.ncc.gov.ng/index4.htm>. [↑](#footnote-ref-14)
15. انظر لجنة الاتصالات في نيجيريا، إطار الترخيص لخدمة النفاذ الموحدة في نيجيريا، على الموقع: <http://www.ncc.gov.ng/RegulatorFramework/unifiedLicensingFramework.htm>. [↑](#footnote-ref-15)
16. التوجيه 2002/21/EC للبرلمان والمجلس الأوروبي الصادر في 7 مارس 2002 بشأن وضع إطار تنظيمي مشترك للشبكات وخدمات الاتصالات الإلكترونية (توجيهات بشأن الإطار) والتوجيه 2002/20/CE الصادر في 7 مارس 2002 بشأن تصاريح خدمات وشبكات الاتصالات الإلكترونية (توجيهات بشأن التخويل). [↑](#footnote-ref-16)
17. القانون 47 للاتصالات في الولايات المتحدة، المادة 230(b) انظر أيضاً فيما يتعلق بالمودم الكبلي وخدمات النطاق العريض السلكية:  
    (i) *In Re Inquiry Concerning High-Speed Access to the Internet Over Cable and Other Facilities and Internet Over Cable Declaratory, and Appropriate Regulatory Treatment for Broadband Access to the Internet Over Cable Facilities, and Appropriate Framework for Broadband Access to the Internet Over Cable Facilities*, Declaratory Rulling and Notice of Proposed Rulemaking (NPRM), GN Docket No. 00-185, and CS Docket No. 02-52 (FCC released March 15, 2002); and (ii) *In Re Appropraite Framework for Broadband Access to the Internet Over Wireline Facilities; Universal Service Obligations of Broadband Providers; and associated dockets*, Report and Order and NPRM, CC Docket No.02‑33, CC Docket No 01-337 et al. (FCC released September 23, 2005). [↑](#footnote-ref-17)
18. انظر الوثيقة: RGQ 10-2/1/020 بتاريخ 2 مارس 2009. [↑](#footnote-ref-18)
19. انظر الوثيقة: RGQ10-2/1/023، بتاريخ 9 مارس 2009. [↑](#footnote-ref-19)
20. القانون L/2005/018/AN المعدل لأحكام القانون L/92/016/CTRN المتعلق بالتنظيم العام للاتصالات؛ القانون L/2005/019/AN بتاريخ 8 سبتمبر 2008 المعدل لأحكام القانون L/95/018/CRTN بشأن تنظيم الاتصالات الراديوية في جمهورية غينيا. [↑](#footnote-ref-20)
21. انظر الوثيقة RGQ10-2/1/009، بتاريخ 13 ديسمبر 2007. [↑](#footnote-ref-21)
22. انظر الوثيقة RGQ10-2/1/010، بتاريخ 13 ديسمبر 2007. [↑](#footnote-ref-22)
23. انظر:The telecom sector names IPTV as a broadband convergence service, and the broadcasting sector as a fixed multimedia service. [↑](#footnote-ref-23)
24. انظر الوثيقة: RGQ10-2/1/014، بتاريخ 5 يناير 2008. [↑](#footnote-ref-24)
25. انظر الوثيقة: RGQ10-2/1/016، بتاريخ 21 فبراير 2008. [↑](#footnote-ref-25)
26. انظر الوثيقة: RGQ10-2/1/021، بتاريخ 25 فبراير 2009. [↑](#footnote-ref-26)
27. انظر الوثيقة: RGQ 10-2/1/021 بتاريخ 25 فبراير 2009. [↑](#footnote-ref-27)
28. انظر الوثيقة: 1/048، بتاريخ 6 سبتمبر 2006. [↑](#footnote-ref-28)
29. انظر الوثيقة: RGQ 10-2/1/022 بتاريخ 18 مارس 2009. [↑](#footnote-ref-29)
30. انظر الوثيقة: RGQ 10-2/1/012 بتاريخ 18 يناير 2008. [↑](#footnote-ref-30)
31. *القانون رقم 098 الصادر في 14 يوليه 1998 المنظم للاتصالات في الكاميرون*. [↑](#footnote-ref-31)
32. انظر الوثيقة: 1/036 (Rev.1)، بتاريخ 29 أغسطس 2006. [↑](#footnote-ref-32)
33. انظر الوثيقة: 1/014 بتاريخ 5 يوليه 2006. [↑](#footnote-ref-33)